# تدبير الاختلاف الديني من أجل التعايش الآمن

# Managing Religious Differences for Safe Coexistence

**أ.د. فارح مسرحي**
**جامعة باتنة/ الجزائر**

Prof. Dr. Farah MESSEREHI
University of Batna/Algeria
fareh.messerehi@univ-batna.dz

**الملخص:**

الهدف من هذه الدراسة هو مناقشة موضوع التدين في زمن العولمة، والبحث عن الآليات الكفيلة بتجاوز العنف الناتج عن الاختلاف الديني، وهذا من خلال معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء العنف الذي تشهده الكثير من المناطق في العالم خاصة الدول العربية الإسلامية، وضرورة التمييز بين الدين كضرورة إنسانية لتحقيق التوازن النفسي والطمأنينة والسعادة، وبعض أشكال التدين المرتبطة بإيديولوجيات معينة والتي تخدم مصالح بعض الفئات ويمكنها في سبيل ذلك اللجوء إلى مختلف أشكال العنف، ومن ثم فإشكالية البحث هي: إذا كان التدين حقا مشروعا وضرورة إنسانية، فكيف يمكن ضمان تعايش إيجابي بين المتدينين على اختلاف مذاهبهم وديانتهم ؟ ما هي الآليات التي من شأنها إرساء ثقافة السلم والتسامح بدل ثقافة الإقصاء والعنف خاصة في الوضع العالمي الراهن الذي تطغى عليه عولمة تغيب فيها القيم الإنسانية الراقية؟

**الكلمات المفتاحية:** الدين، العولمة، العنف، السلطة

**Abstract :**

The aim of this study is to discuss the issue of religiosity in the era of globalization, and to search for mechanisms to overcome violence resulting from religious difference. First, by exploring the underlying causes of the prevalent violence in many regions worldwide, particularly in Arab Islamic countries. Second, by emphasising the necessity to distinguish between religion as a human need to achieve psychological balance, serenity and happiness, and some forms of religiosity linked to certain groups that would resort to various forms of violence to achieve their purposes. and serve the interests of their ideologies.

Accordingly, the current paper seeks to address this issue: if religiosity is a legitimate right and a human necessity, how can positive coexistence be ensured

among people belonging to different religions and sects? What are the mechanisms that would establish a culture of peace and tolerance instead of a culture of exclusion and violence, especially in the current global context dominated by globalization where human values are absent?
**Key words:** Religion, Globalisation, Violence, Authority.

**تقديم:**

ينطلق هذا البحث من ملاحظة المعطيات المؤطرة للراهن في السياقات العربية الإسلامية منذ عقد من الزمن تقريبا، حيث دخلت المنطقة في دوامة من العنف الرهيب والفوضى العارمة المسببة لخسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، والتي تجسد يوما بعد يوم **نظرية المركز والأطراف**؛ فهناك مركز يفعل وأطراف تنفعل، عولمة جارية بتسارع رهيب تكتسح الأوطان وتفكك الخصوصيات والهويات، وردود فعل مقاومة لهده العولمة، متخبطة وغير واضحة المنهج والأهداف، فيتم تصنيفها في أغلب الأحيان ضمن العنف غير المبرر وغير المقبول من طرف الرأي العام الدولي.

كما يمتاز راهن البشرية من جهة أخرى بكثرة الأحاديث والتحليلات السياسية والإعلامية حول ما يدعى بصورة متسرعة؛ عودة الدين وإفلاس العقيدة النتشوية التي أعلنت موت الإله منذ أزيد من قرن من الزمان، مع أن أهل الاختصاص يجمعون على أن الإنسان متدين بطبعه، والدين لم يغب حتى يعود، فـ**برغسون** يرى أن الفرد/المجتمع بإمكانه الاستغناء عن أشياء كثيرة إلا الدين فهو يبقى حاضرا مهما كانت الظروف والمعطيات، إذ البعد الديني أو التدين ملازم للإنسان في كل زمان ومكان، حتى في زمن العولمة التي توحي أنها تدير ظهرها تجاه كل ما هو روحي من خلال تركيز قواها على السلع والأسواق والأموال دون سواها .

وعلماء الأناسة يؤكدون أن الإنسان يتنازعه بعدان أو إرادتان، إرادة المعرفة والسيطرة على الطبيعة، وإرادة الخضوع والاستسلام لمبدأ سام تطمئن له القلوب، وهو ما يتجلى في التدين على اختلاف صوره وتمظهراته، إلا أن الاختلاف في التعبير عن هدا البعد، أو تعدد الديانات في المجتمع الواحد كثيرا ما تترتب عنه صراعات قد تكون في مستوى الجدل الفكري، كما قد تتعدى إلى إراقة الدماء، وهذا ما يجعل الرأي العام يتجه إلى ربط العنف أو الصراعات بالدين بصورة نعتقد أنها متسرعة، ومن ثم يمكن صياغة الإشكالية التي سنبحثها في هذه الورقة على الشكل الآتي:

ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء العنف الذي تشهده الكثير من المناطق في العالم؟ إلى أي مدى يسهم الدين أو التدين في تغذية الصراعات العنيفة؟ وإذا كان التدين حقا مشروعا وضرورة إنسانية فكيف يمكن ضمان تعايش إيجابي بين المتدينين على لاختلاف مذاهبهم ومللهم ؟ ما هي الآليات التي من شأنها إرساء ثقافة السلم والتسامح بدل ثقافة الإقصاء والعنف؟ وبالعودة إلى الوضع العالمي الراهن الذي تطغى عليه عولمة تغيب فيها القيم الإنسانية الراقية، يمكننا التساؤل: أي تدين لأية عولمة؟

**أولا – العولمة وقوى الهيمنة :**

يعتبر مصطلح العولمة من المفاهيم المنبثقة في نهاية القرن العشرين، للدلالة على التحولات العميقة التي شهدها العالم في هذه الفترة، فهي تشير كما يقول أحد الباحثين« إلى العملية التاريخية التي تحفر مجراها بشدة في التاريخ الإنساني الراهن، وتؤثر تأثيرات بالغة العمق في كل المجتمعات المعاصرة المتقدمة والنامية على السواء»[1].

تاريخيا ارتبط ظهور العولمة بجملة من الأحداث الكبرى، انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الجمهوريات الاشتراكية المنبثقة عنه إلى تحرير أسواقها واقتصادياتها، سقوط حائط برلين، نهاية الحرب الباردة، وزوال الثنائية القطبية، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمي المسيطرة على عالم يزداد تقلصا حتى صار ينعت بالقرية الصغيرة بفعل انتشار وتطور وسائل الإعلام والاتصال، فكان لابد من إعادة ترتيب البيت العالمي، وفق رؤية القطب الواحد، ووفقا لقيمه وأفكاره السياسية والاقتصادية، كما ارتبطت العولمة بالعديد من الأفكار والنظريات التي تتحدث عن النهايات؛ نهاية التاريخ، نهاية الايديولوجيا، نهاية القوميات...، فالعولمة بمثابة نهاية النهايات، وغايتها الاتجاه بالعالم من التنوع إلى الأحادية رغبة في بلوغ الحضارة الواحدة.

وعملية العولمة تطرح أكثر من إشكالية سواء تعلق الأمر بمفهومها أو نشأتها أو أهدافها أو كيفية النظر إليها والتعامل معها، فهناك من ينظر إلى العولمة نظرة تشاؤمية سلبية، وهذا من منطلق أنها تعبر عن الاستعمار في طبعته الجديدة، و إرادة الهيمنة في شكلها الأكثر تطورا، من خلال القوى القابعة خلفها والموجهة لها، فالجانب الاقتصادي هو أكبر تجليات العولمة، والذي يبديها **كاختراق مشرعن** لاقتصاديات

(1)ا لسيد ياسين (وآخ): العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨، ص ٢٥.

الدول الضعيفة (دول الجنوب/ الأطراف) من خلال هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات على كل شيء وقضائها على كل أمل في نهوض هذه الدول أو نموها.

أما من الناحية السياسية فإن العولمة تعمل على تفكيك الدول الوطنية، وجعلها تفقد سيادتها بعد أن يتم تحويل العالم إلى دولة واحدة، يقول أحد الباحثين« عملية العولمة تسرع من زوال سحر الدولة بشكل كبير، فقد خسرت كثيرا من مكانتها ودورها القيادي المطلوب منها»[١] ، ففي ظل العولمة لم يعد هنا ك من معنى للحدود السياسية للدول ولا لسيادتها ولا لأنظمتها وتشريعاتها ، لأن شرطي العالم بإمكانه التدخل متى تشاء وحيثما تشاء وبالطريقة التي يراها مناسبة.

في الجانب الثقافي هناك من يذهب إلى القول أن العولمة فعل **اغتصاب ثقافي** وعدوان رمزي على سائر الثقافات، بعبارة أخرى العولمة هي السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال.[٢] وتبعا لنظرية المركز والأطراف فهناك ثقافة مهيمنة، هي ثقافة دول المركز و الو.م.أ بالخصوص، وهذه الثقافة تعمل على التوسع والاستثمار العالمي، وفي المقابل هناك ثقافات الأطراف التي تنكمش وتتلاشى آيلة للزوال .

ووفق المنظور المعارض للعولمة، فهي عملية **سوقنة العالم**– جعله سوقا– **وسلعنة** كل شيء، وهي عملية تتداخل فيها القضايا الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، حتى قيل إن العولمة تمتطي القطار الاقتصادي وتعبئ عرباته بالسياسة و الثقافة والتربية والاجتماع .

وبحكم هيمنة البعد الاقتصادي المادي على مختلف الأبعاد في ظل العولمة وتحول الإنسان لا سيما في دول الهامش إلى مجرد مستهلك، محطم القدرات غير قادر على الإنتاج والإبداع ، كل ما يفعله هو انتظار ما يجود به عليه إنسان المركز، فإن الحديث عن الجانب الروحي أو البعد الجيني يظهر على أنه حديث في غير عصره، بمعنى تجاوزه الزمن، فالاتجاه الغالب أنه لا أهمية للدين مستقبلا، فالدين أفيون الشعوب وإن كان مفيدا في مرحلة ما من تاريخ البشرية، فقد تم تجاوز هذه المرحلة بإغلاق نوافذ الغيب وتعطيل الميتافيزيقا، ومن ثم فهو خارج التاريخ، أو ينبغي أن يكون كذلك، لأنه مصدر للعنف والتطرف والإرهاب.

١- هارولد موللر: تعايش الثقافات، مشروع مضاد لهنتنغتون، ت: ابراهيم أبو هشهش، طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٥، ص ٧١

٢- بركات محمد مراد: ظاهرة العولمة، رؤية نقدية، كتاب الأمة، العدد ٧٦، قطر، وزارة الأوقاف، ط١، ٢٠٠١، ص ٢٣.

في الجهة المقابلة هناك من ينظر للعولمة نظرة تفاؤلية، مؤكدا أنها عملية تفتح آفاقا رحبة أمام الإنسان، من منطلق الإمكانيات والفرص الكثيرة المتوفرة في ظلها للتطور والتنمية، من خلال سهولة الاتصال والاحتكاك والاستفادة من تجارب الآخرين بالمحاكاة، فقد أسهمت العولمة ولعل هذه هي فضيلتها الوحيدة في دمج الثقافات وفي تكوين واقع حضاري لا ينحصر في المكان والزمان ولا يحده المحلي، إنه عصر النهايات التي أسقطت كل الشروط والأوضاع التي تحد المدى الإنساني.)[1]

وفق هذه الرؤية لا يكون ما تعانيه البشرية من المظالم والأزمات نتاج العولمة وأسواقها ولا هو نتاج عصر الاتصال والتقنية، وإنما هو صنيعة الإنسان، وهذا الأخير في بعض التراث الفلسفي ذئب لأخيه الإنسان.

كما أنه ينبغي النظر إلى العولمة لا كأمر واقع بل كصيرورة غير منتهية، فهي ظاهرة قيد التشكيل والتكوين ولما تكتمل بعد، ومن ثم هناك فرصة لتحويل اتجاهها وتغيير مسارها والتخفيف من تأثيراتها السلبية، وسواء نظرنا إلى العولمة على أنها عملية مكتملة أو مشروعا قيد الانجاز، ينبغي التأكيد على أنه لا لغة التهليل والتسبيح ولا لغة اللعن و الرجم مجديتان في مقاربة هذه الظاهرة، لأن الاستفادة منها أو الوقوع في شركها متوقف على كيفية التعامل معها، وقبل ذلك درسها وفهمها بصورة مطابقة لواقعها.

**ثانيا – التدين والعنف:**

الملاحظ لراهن البشرية يدرك بجلاء أن هناك تنام لظاهرة العنف، والقتل المتعدد الطرق، ويكفي قراءة شريط الأخبار في إحدى القنوات التلفزيونية لإثبات ذلك، فأكثر من نصف عدد الأخبار يشير إلى عمليات تفجيرية أو سيارات مفخخة، أحزمة ناسفة أو ... في النهاية يشير إلى وضع حد لحياة رقم معين من البشر، وسقوط ضحايا أبرياء أطفال ونساء.

وكثيرا ما تذهب التحليلات المتسرعة إلى إرجاع أسباب الاقتتال والعنف والإرهاب إلى العامل الديني خاصة بعد تفجيرات ١١ سبتمبر، إذ أصبح الإرهاب مرتبطا بالإسلام، هذا الربط المتسرع بين الدين والعنف أو الإرهاب يطرح العديد من الإشكاليات ويوحي بنوع من الاختزال والأحكام المسبقة السطحية والمجانبة للصواب، ومن ثم وجب تعميق البحث عن الأسباب الحقيقية للعنف ونزع اللبس عن علاقة الدين والتدين بالعنف، فهل العنف ناتج عن الدين، أم هو نتيجة نوع من محدد التدين ؟ بلغة الواقع: هل يمكن اختزال

١- وجيه قانصو: عولمة الحضارت وحضارة العولمة ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١) ص ١٠١.

الدين الإسلامي في أسامة بن لادن أو في تنظيم القاعدة؟ ثم ما هي الأسباب الحقيقية للعنف السائد بين كثير من الشعوب والثقافات، هل يمكن اختزالها بصورة سريعة في العامل الديني؟ ألا يمكن أن يكون ما نراه من عنف مادي رد فعل على عنف رمزي سابق؟

يجمع العلماء على أن الدين أو التدين من الميول الطبيعية المركوزة في النفس الإنسانية والمستقرة في ذات الإنسان منذ طفولته، تماما مثل ميله للحياة الاجتماعية، وكما أن الإنسان لا يستطيع الحياة بعيدا عن المجتمع فإنه –بالمثل– لا يستطيع الحياة بدون دين أيا كان هذا الدين سماويا أو أرضيا، هذا الميل إلى التدين ينشأ عن الحاجة إلى قوة أقوى من الإنسان يشعر بالخضوع لها والاستمتاع بحمايتها، فالإنسان متدين بطبعه، وفطرة التدين متأصلة في النفس البشرية، وهي قديمة قدم الإنسانية، والدين سيبقي ما بقي المجتمع كما يقول دوركايم.

ورغم تأصل الظاهرة الدينية في كل المجتمعات إلا أن ذلك لا يعني أنها واضحة المعالم، فكثيرا ما يحدث اللبس والخلط في بعض الخطابات أو التحليلات أثناء توظيف مصطلحي الدين والتدين، يقول **جاك دريدا**:« إن كلمة الدين هي الأكثر وضوحا والأكثر لبسا في نفس الوقت»[١]، من هذا المنطلق وجب التمييز بين المصطلحين خصوصا في المرحلة الراهنة في تاريخ البشرية والتي تشهد الظاهرة المسماة بنوع من التسرع "**عودة الأديان**"، ثم تحميلها مسؤولية الشرور التي تحدث في العالم .

الدين في أبسط معانيه يشير إلى تلك العاطفة التي يشعر المرء من جرائها بأنه مقيد بكائن أعلى منه وأقوى، ويلتزم بمجموعة من العقائد والممارسات التي تعمل على حفظ الأذهان من كل بلبلة وترد عنها عائلة الشك والإنكار[٢] ، ولأن الإنسان تنتابه تساؤلات لا تنقطع وخوف وقلق وأمل وشعور بالعزلة ....، فهو في حاجة إلى الرعاية والحماية والأمان ، وهنا تكمن وظيفة الدين بتقديم إجابات مريحة مطمئنة للإنسان تجاه القضايا التي تعجز الأنساق الثقافية الأخرى عن الإجابة عنها .

بصورة عامة الدين هو جهاز مؤسس على اعتقادات ومواد إيمانية محددة، مرتبطة بسياق سوسيولوجي معين[٣] ، ومن ثم تتعدد الديانات ومظاهر التدين بتعدد المجتمعات، بل تتعدد في المجتمع الواحد، ولكنها –

١- جاك دريدا – جياني فاطيمو: الدين في عالمنا، ت: محمد الهلالي، حسن العمراني، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط١، ٢٠٠٣، ص ١١.
٢- يوسف شلحت: نحو نظرة جديدة في علم الاجتماع الديني، بيروت، دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٣، ص ٧٠.
٣- جاك دريدا – جياني فاطيمو: المرجع السابق، ص ٦٨.

أي الأديان– حسب **ماكس فيبر** تعد من أقوى حوافز الفعل الاجتماعي، ولا غنى عنها من اجل فهم المجتمع والسلوك الاجتماعي.

أما التدين فهو ظاهرة اجتماعية يقصد بها الالتزام بعقيدة دينية معينة وأداء فرائضها ومناسكها وطقوسها وشعائرها، وكل ما يتصل بها من العبادات نحو المعبود المعترف به من هذا الدين، وما يترتب على هذا الالتزام من تطبيقات تتصل بالشروط الدينية لكافة العلاقات والمعاملات في المجتمع.)[١](

ويكتسي التدين أهمية بالغة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، فهو من العناصر الضرورية لتوازن شخصية الإنسان وترشيد دوافعها وتحصينها ضد عوامل اليأس والقلق، يقول أحد الباحثين« التدين ولا سيما بأساليب الأديان السماوية من العناصر الأساسية التي يستكمل – بل يتوج– بها الإنسان صفقته الإنسانية، وبه يجد العقل ما يشبع نهمه إلى معرفة الغيب»)[٢]( ويضيف في موضع آخر« لا توجد قوة تكافئ قوة التدين أو تدانيها في كفالة احترام القانون وضمان تماسك المجتمع واستقرار نظامه والتئام أسباب الراحة والطمأنينة عليه والإحساس بالقناعة والرضي»)[٣]( ، واستقرار تاريخ البشرية يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الدين كان دوما يلعب دورا رئيسا في مختلف الحركات التي غيرت مجرى الأحداث ورغم محاولات استبعاد الدين من ساحة الفعل في الفترة المعاصرة إلا أنه يبقى حاضرا وبقوة، يقول أحد المفكرين: « لم تتمكن الأنظمة المعادية للدين و لا الممارسات اللائكية الملازمة للرأسمالية ولا النزعات العلموية من دفع الدين إلى التقهقر أو الانحباس في ظلمة النسيان، إنه ما فتئ يقفز إلى الأمام ويعود بقوة إلى ساحة المحاورات المهجورة»)[٤](

بمرور الوقت ومع تسارع الأحداث أصبحنا أمام ظاهرة أطلقت عليها العديد من الأوساط السياسية والإعلامية وحتى الفكرية مصطلح **عودة الأديان**، أو انبعاث الإله أو انتقامه، وكأن الأديان كانت غائبة وها هي تعود وتبعث من جديد، يقول **داريوش شايغان:** « إننا نشهد منذ وقت قصير ظاهرة جديدة تبدو وكأنها تكذب توقعات التاريخانية، هي الانفجار المفاجئ للإنسان المتدين الذي اقتحم فجأة التاريخ ساعيا إلى القضاء على كل القيم التي تراكمت عبر خمسة قرون من العلمنة»)[٥](. وهناك أكثر من مبرر لبروز هذه الظاهرة

١- زيدان عبد الباقي: علم الاجتماع الديني، القاهرة، مكتبة غريب (د ت) ص٦٣
٢- المرجع نفسه، ص ٦٢.
٣- المرجع نفسه، ص ٨٤.
٤- جاك دريدا – جياني فاطيمو: المقدمة ، ص ٥٠.
٥- داريوش شايغان: ما الثورة الدينية؟ت:محمد الرحموني، جنيف- بيروت، المؤسسة العربية للتحديث الفكري– دار الساقي، ط١، ٢٠٠٤، ص ٣١.

المدعوة عودة الأديان، يلخصها أحد الدارسين في هذا النص« تجد عودة ما هو ديني مبررها في التهديد الذي تمثله بعض الأخطار الغامضة التي تظهر كما لو كانت غير مسبوقة، ولا مثيل لها في تاريخ الإنسانية، فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الخوف من احتمال اندلاع حرب ذرية، واليوم حيث يبدو هذا الخطر أقل وشوكا بسبب التمظهر الجديد للعلاقات الدولية، نشهد بالمقابل انتشار الخوف من التكاثر غير المراقب لهذا النوع من الأسلحة، كما نلمح تزايد القلق إزاء التهديدات التي تتربص بالإيكولوجيا الكونية، وأمام الإمكانات الجديدة للتلاعب بالهندسة الوراثية، خوف آخر لا يقل انتشارا على الأقل في المجتمعات المتقدمة وهو ذلك الذي يتمثل في فقدان معنى الوجود، والإحساس بالملل العميق الذي يصاحب على ما يبدو بشكل لا مناص منه هذا الإقبال الجنوني على الاستهلاك»[1] ويمكن القول أن مبرر ما يبدو أنه عودة للأديان هو الخوف من تدمير العالم وفناء البشرية، خوف الإنسان من الإنسان وقلق الإنسان على الإنسان وقديما قال التوحيدي الإنسان أشكل عليه الإنسان.

إن رؤية الظاهرة من زاوية أخرى تجعلنا نقول: إن الأمر لا يتعلق بعودة الدين، لأن هذا الأخير لم يفارق البشرية فهو حاجة متجذرة في أعماق الإنسان ولا يمكن اجتثاثها أو تجاوزها كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن المسألة تتعلق ببروز نمط معين من التدين، تدين يرى في الدين ملاذا وملجأ، فالإنسان أصبح يشعر في زمن العولمة بنوع من الضيق الوجودي، في ظل أفق الانتظار الذي لا يجلب إلا المزيد من الآلام والمآسي والقهر والاستبداد والهيمنة .

ينبغي إذن أن نميز بين عودة الدين، وانتشار نمط جديد من التدين، ومن ثم فلا مبرر لربط ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من تنام لظاهرتي العنف والإرهاب بالدين، أيا كان هذا الدين، لأن الأديان ليست وليدة الراهن، إنما الأمر المستجد هو قراءة معينة وتوظيف محدد للدين، وهذا أيضا لا يعني أن هذه القراءة أو التوظيف يتضمن إرادة العنف كمكون رئيسي في جوهره، إنما هي نوع من رد الفعل الانفعالي تجاه تنام نسق العولمة وما يرافقه من إرادة الهيمنة التي توجه دول المركز وتحديدا الو.م.أ في تعاملها مع دول الأطراف خصوصا العالم العربي الإسلامي، من جهة أخرى فإن فعل الهيمنة لا يتم إلا عبر ممارسة نوع من العنف الذي قد لا يكون بالضرورة ماديا إنما يكون في الغالب – وهي ميزة الاستعمار في نسخته الجديدة–

١-جاك دريدا – جياني فاطيمو: ص ٧٨.

عنفا رمزيا بلغة **بيار بورديو**، فالعنف هو الظل المرافق لكل نسق من الهيمنة« وإنه لشيء منطقي جدا أو حتمي أن يؤدي الصعود المتنامي للقوة إلى إثارة الرغبة في تدميرها»[١]

ردا على التحليلات التي تذهب إلى حد المطابقة في بعض الأحيان بين الإسلام والإرهاب، فإننا نطرح سؤالا: ماذا لو هيمن الإسلام على العالم في ظل الظروف الراهنة؟ الجواب أنه سيقوم الإرهاب ضده، والنتيجة أن الإسلام وكل الديانات الأخرى –سيما الديانات السماوية– غير مسؤولة عن أي ممارسة من ممارسات العنف والقتل والإرهاب، يقول **جاك دريدا:** « ينبغي أن نتجنب الخلط الذي يقع فيه الكثيرون فالإسلام ليس هو الإسلاموية لكن هذه الأخيرة، وهذا ما لا يجب نسيانه، تمارس وتعمل باسمه، وهنا تظهر بجلاء خطورة الاسم»[٢] ومن الوقائع المؤكدة لعدم ارتباط العنف بالأديان ما نلاحظه من اقتتال وأعمال عنف بين المتدينين داخل الديانة الواحدة في بعض المناطق، وما نلاحظه في المقابل من تعايش المتدينين بديانات مختلفة في نفس الوسط الاجتماعي .

فالصراع والاقتتال قضية معقدة ومرتبطة بسياقاتها الخاصة ولا يمكن تفسيرها بإرجاعها إلى العامل الديني بمفرده إنما ينبغي استحضار مجمل العوامل ذات الصلة بهذه الظاهرة ، يقول احد الدارسين: «النزاعات الدامية بين الجماعات البشرية ظاهرة قديمة جدا، وهناك عدد كبير من الأسباب تؤدي منفردة أو في توليفات متغيرة إلى التسبب في الصراع الدامي بين القبائل والشعوب أو المدن أو الدول»[٢] ثم يرصد لنا أهم العوامل التي قد تكون سببا في الحروب وانتشار العنف بين الجماعات البشرية وأهمها: النزاعات الإقليمية، التنافس على موارد محددة، التسابق على أسواق مرغوب فيها، الاختلاف الإيديولوجي، الحماس الديني، التسلح، مصالح النخبة والفئات الحاكمة ....إلخ، ضف إلى كل هذه العوامل عاملا آخر وهو من الأهمية بما كان ألا وهو التدخل الأجنبي أو مصالح الخارج، وتكمن فعالية هذا العامل في عمله على تغذية الاختلافات القائمة وتوسيع بؤر التنافر، وتدعيم كل ما من شأنه تغليب منطق الاقتتال والحرب والتصادم.

**ثالثا – الاختلاف وآفاق التعايش :**

العالم ليس كما يرام، العالم في أزمة، أزمات « مرعبة تهدد الجنس البشري، وتتحدي السلام العالمي، إفساد البيئة والأجواء الاجتماعية، التعسف يقيم الفرد والمجتمع، استخدام العنف في التعاطي مع المشاكل

١-جاك دريدا – جياني فاطيمو: ص ١٣. (15)
٢- هارولد موللر: المرجع السابق، ص ١٠٣.

السياسية والاقتصادية، جميعها تساهم في تشكيل هذه الحقيقة المؤلمة، وفي مجملها حصاد وثمار ونتائج التحولات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية للعصرانية أو الحداثة التي فكاك منها في عالمنا المعاصر»[1] ، فقوى العولمة أوصلت الإنسان إلى قمة اللاإنسانية بعد تنامي العنف والجريمة المنظمة، السيارات المفخخة، الأحزمة الناسفة...، بفعل الفقر، الظلم، الفساد، وإرادة الهيمنة التي تفعل أفاعيلها بالعمل على تغذية الصراعات وتعميق الخلافات متسترة تحت أغطية براقة؛ نشر الديمقراطية، حقوق الإنسان، حماية الأقليات، وفق مبدأ **فتت تسد** كصيغة مستحدثة لمبدأ النزعة الاستدمارية **فرق تسد**.

فإلى أين يسير بنا هذا التصادم بين الثقافات وسوء التفاهم المتزايد بينها؟ هل سنشهد يوما ما نهاية لهذا اللبس الذي لا يفتأ يتعاظم في عالم موحد بفضل وسائل النقل والمعلوماتية والإعلام؟ فكأن تقارب المسافات المادية يؤدي إلى تزايد التباعد بين الناس داخل كوكبنا وداخل الفضاء الثقافي نفسه، وداخل البلد نفسه، إن تجارب الاقتتال الدائر في بقاع عديدة من العالم لا سيما العالم الإسلامي وما يترب عنها من نتائج مدمرة، تدعونا للتفكير في سبل إقامة مستقبل أفضل للبشرية وتغيير مسارها من التدمير إلى التعمير ومن التصادم إلى التصالح، فكيف يمكننا التوصل إلى جعل دواعي التقارب والتعايش أو العيش المشترك أكثر قوة من أسباب الفرقة، ما هي الخطوات الضرورية لتعزيز السلام في مقابل النزاعات العنيفة في وقت يصبح فيه عدد متزايد من الناس أقل شعورا بالأمن وقد غيرت الظروف الخارجية –قوى العولمة والهيمنة– مجرى حياتهم وبذلك باتوا أيضا مهيئين للعنف؟.

ينبغي أن نرسخ فكرة مهمة في الأذهان، وتتمثل في أن الوضعية الإشكالية التي نعيشها تخص الجميع وما يهم الجميع ينبغي أن يشارك في صناعته الجميع، فالعالم لم يعد يتحمل صراع أو تنافس حضارات وثقافات وديانات، بقدر ما هو بحاجة إلى تضافر الجهود لإعادة إنتاج كل مقولات وقيم العالم من أجل أن يتسع لتجارب لا تستقر في تحددها ولا تتناهي في تنوعها، وهذا يعني أن الحلول ينبغي أن تكون جذرية، وتذهب إلى الأعماق، فكل إمكانية لإقامة حوار أو تقارب لا بد أن تكون مسبوقة بالتخلي عن العدة الفكرية القديمة، وتجاوز اللغة المسلحة، لغة الإقصاء، والنبذ والتهديد، يقول علي حرب: «..من هنا يحتاج الحوار المنتج إلى تفكيك العقليات والمقولات والآليات التي تعمل على تلغيم مساعي التقارب والتضامن(..)والتفكيك يعني هنا؛ العمل النقدي على الذات والفكر، بحيث نسعى إلى التحرر من ديكتاتورية

١- سعيد عدالت نزاد: دور الأديان في احتواء أزمات العالم ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١) ص ٧٠.

الحقيقة المطلقة وامبريالية المعنى الأحادي وإرهاب الأصل الثابت وخرافة الهوية الصافية وبساطة الوحدة المتجانسة»[١] .

القضية الأولى التي ينبغي الانطلاق منها في كل عملية تستهدف مستقبلا آمنا للبشرية، وهي قضية ينبغي تجاوزها أو عدم إقحامها على الأقل في المجال التداولي، وتتمثل في التخلي عن العقلية الدغمائية والأرثذكسية الدينية، بمعنى اعتبار متديني دين محدد أن طريقهم، الطريق الوحيد لهداية البشر وافتراضهم أن الطرق الأخرى غير صحيحة ولا تؤدي إلى الغاية .

في اعتقادي هناك ضرورة ملحة للتعايش مع إمكانية بقاء كل فرقة أو ملة محتفظة بآرائها الخاصة، وبإدراكها الخاص للحقيقة، شريطة اقتناعها أنها ليست أكثر من مقاربة ضمن مقاربات عديدة ممكنة، من منطلق الاعتراف بإمكانية تكثر الأفهام الدينية، يقول أحد الباحثين:« الأديان المختلفة هي وجوه متفاوتة للتجربة الدينية ظهر كل واحد منها في مقطع خاص من تاريخ البشر ووجد كل منها معتقداته العقلية داخل فضاء فكري مختلف »[٢] ، ونضيف في نفس السياق « يعد الفهم الديني مسألة جمعية، أي أن جميع أشكال الفهم الديني سيكون لها نصيب من الصواب كما لجميع الأشخاص نصيب من الحياة والمدينة البشرية»[٣] . وعليه ينبغي النظر إلى البحث في مسألة التعددية الدينية لا على أنه يحث لتعيين الحق والباطل ولا بحثا كلاميا لإثبات أحقية دين معين، بقدر ما ينبغي النظر إليه على أنه بحث يهدف إلى خلق تعايش آمن وتفاعل إيجابي بين الأشخاص على اختلاف معتقداتهم وتصوراتهم .

ورغم تعدد الدعوات المنادية بحوار الثقافات والحضارات والأديان، وكثرة الملتقيات والندوات التي تعقد لدراسة ومناقشة هذه المسألة، على غرار مشروع الأمل الذي أطلقه **روجيه غارودي** في نهاية القرن الماضي، وتبني الأمم المتحدة لفكرة حوار الحضارات التي أعلنها الرئيس الإيراني الأسبق **محمد خاتمي**، واعتماد سنة ٢٠٠١ عاما لحوار الحضارات، وكذا مشروع تحالف الحضارات الذي دعا إليه الرئيس الاسباني **ثاباتيرو** والذي التفت حوله شخصيات دولية بارزة، وغير ذلك من المشاريع الفكرية الجادة في بحث مستقبل أفضل للعلاقة بين البشر على اختلاف تصوراتهم ومعتقداتهم، إلا أنها لم تؤت أكلها في الأغلب وبقية نخبوية بعيدة

١-علي حرب: حوار الثقافات والخروج من المأزق: تمرس في سياسة معرفية جديدة – حوار- ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١).
٢-علي ربانب كلبايكاني: التعددية الدينية: كثرة في مقابل وحدة أم كثرة في الوحدة؟ ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١) ص ١٨٦
٣- المرجع نفسه، ص ١٩٥.

عن آمال الشعوب والجماهير المشرئبة لغد أفضل وأكثر أمنا، مما يؤكد صعوبة المهمة ويوحي بوجود عقبات كأداء تحول دون بلوغ الهدف المنشود، وبالنظر للواقع واستقراء ما يحدث فيه يمكن القول أن أهم عائق هو غياب إرادة حقيقية لإقامة حوار إيجابي وفعال نتيجة عدم استقلال الأطراف المتحاورة في اتخاذ قراراتها، بفعل وجود قوى تستثمر في تغذية الخلافات و إبقاء الأمور على ما هي عليه بل السعي إلى تعميق التباعد والفرقة.

أما إن حدث وتوفرت الإرادة فإن العقبة الثانية التي تعترض سبيل نجاحه، هي الجهل بالآخر أو الآخرين المشكلين لأطراف الحوار، وهو نتاج تقوقع كل طرف على ما لديه اعتقادا منه بأن ما لديه يكفيه، وكل انفتاح على الآخرين يهدد بصورة مباشرة خصوصياته وهويته، والإنسان كما يقال عدو ما يجهل، وهذا العداء تترتب عنه تبعات سلبية عدة كعدم الثقة، الخوف، انتشار الأحكام المسبقة، التعصب والتطرف ...،و كلها مواقف يتم توظيفها في القضايا السياسية والصراع على السلطة أو الثروة، فتصبح منتجة للعنف في صوره ومظاهره المتعددة.

**ما العمل؟**

إننا أمام إشكالية معقدة ولكنها ملحة في نفس الوقت، لذا لا بد من تراكم الاقتراحات والرؤى والحلول من جهة، وتوفر أرادة تطبيقها والصبر عليها حتى تنعكس نتائجها على أرض الواقع مستقبلا من جهة ثانية «فإذا ضاق بنا الحاضر ولم يستجب لطموحاتنا فإن المستقبل قد يتسع لها». قد يكون من الصعب تغيير مسار البشرية من الصدام والصراع إلى التعايش والتواصل، ولكن أول الغيث قطرة –كما يقال– والبداية تكون من ضرورة رفض واستنكار كل عنف ضد البشر لا سيما حين يمارس باسم الله أو باسم الدين! فلا يوجد سبب أو سلطة سياسية أو دينية تستطيع تبرير هذا الفعل الشنيع، ولا بد أن نحتج ضد كل ممارسة للعنف على الأشخاص بسبب انتمائهم الديني، وضد كل مس بحريتهم الدينية وبحقوقهم الإنسانية حتى نتمكن من بلوغ المرحلة التي تتعايش فيها كل المعتقدات دون أن ترغب إحداها في القضاء على الأخرى أو السيطرة عليها، يلخص **علي الحرب** المنهج الملائم للحوار الفعال في ضرورة تبني الفكر التركيبي الذي يسهم في الانفتاح على الواقع بتعقيده، ويسمح بالاعتراف بحرية الآخر وحقه في الاختلاف، واعتماد الفكر التواصلي الذي يمكن من التخلي عن عقلية الفصل الحاسم والثنائيات الخانقة والتعامل مع الآخر لا كضد بل كشريك نستفيد منه

ونفيده ونغير بعضنا البعض بصورة متبادلة نحو الأحسن.)[1]( لا بد إذن من الإيمان بالاختلاف وحق الآخر في التميز، والحقيقة أن الاختلاف يجد مبرره حتى في النصوص المقدسة، فلو شاء الله لجعلنا أمة واحدة ولكنها سنة الله في خلقه، إن إقرار حق الآخرين في الاختلاف ينبغي أن يدعم بتجنب إثارة المسائل الخلافية التي لا طائل من بحثها عدا أنها تخلق التوتر وتنتج العداء، وبالمقابل ينبغي التركيز على المسائل المشتركة وتدعيمها لتكوين قاعدة أصلية لنمو الحوار وفعاليته، فالإنساني المشترك ينبغي أن يشكل أرضية لتطوير الحوار بين الأطراف على اختلافها، وهذا بتحويل موضوع الحوار من العقائد إلى شؤون الحياة ومقتضيات العيش المشترك، بلغة أخرى؛ ينبغي تطوير الحوار الحياتي بدلا من الحوار العقائدي .

إن نجاح الحوار وتقارب المواقف، لتوفير إمكانية العيش المشترك في ظل التعدد وتحول الحوار من النخبة إلى الجماهير، يقتضي تدعيم الفكر النقدي الذي يمارسه **المفكرون على التخوم** بتعبير **حسن حنفي**؛ أقصد المفكرين الذين يملكون معرفة موضوعية جيدة بخصوصيات كل طرف من الأطراف المختلفة، والذين يمكن اعتبارهم وسطاء بين الحضارات أو الديانات أو الثقافات، ويمكن لوساطتهم الفكرية أن تسهم تغيير الرؤى وزحزحة المواقف وتقديم صورة موضوعية تعرف كل طرف بحقيقة الطرف الثاني، مما يساعد على ردم هوة التباعد بين الأطراف، ويقلل من الخوف من الآخر، ومن ثم فتح آفاق العيش المشترك.

**قائمة المراجع:**


١- بركات محمد مراد: ظاهرة العولمة، رؤية نقدية، كتاب الأمة، العدد ٧٦، قطر، وزارة الأوقاف، ط١، ٢٠٠١.

٢- جاك دريدا – جياني فاطيمو: الدين في عالمنا، ت: محمد الهلالي، حسن العمراني، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط١، ٢٠٠٣.

٣- داريوش شايغان: ما الثورة الدينية؟ت:محمد الرحموني، جنيف- بيروت، المؤسسة العربية للتحديث الفكري- دار الساقي، ط١، ٢٠٠٤.

٤- زيدان عبد الباقي: علم الاجتماع الديني، القاهرة، مكتبة غريب (د ت).

٥- السيد ياسين (وآخ): العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٨.


١-علي حرب: المرجع السابق.

٦- هارولد موللر: تعايش الثقافات، مشروع مضاد لهنتنغتون، ت: ابراهيم أبو هشهش، طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١، ٢٠٠٥.

٧- عزيز لزرق: الإسلام والعولمة والإرهاب، نصوص مختارة مترجمة، المملكة المغربية، دار النشر المغربية، ط١، ٢٠٠٧.

٨- سعيد عدالت نزاد: دور الأديان في احتواء أزمات العالم ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١).

٩- علي حرب: حوار الثقافات والخروج من المأزق: تمرس في سياسة معرفية جديدة - حوار- ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١.

١٠- علي ربانب كلبايكاني: التعددية الدينية: كثرة في مقابل وحدة أم كثرة في الوحدة؟ ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١ .

١١- وجيه قانصو: عولمة الحضارت وحضارة العولمة ( المنطلق الجديد، العدد ٠٣، بيروت، ٢٠٠١ .

١٢- يوسف شلحت: نحو نظرة جديدة في علم الاجتماع الديني، بيروت، دار الفارابي، ط١، ٢٠٠٣.